

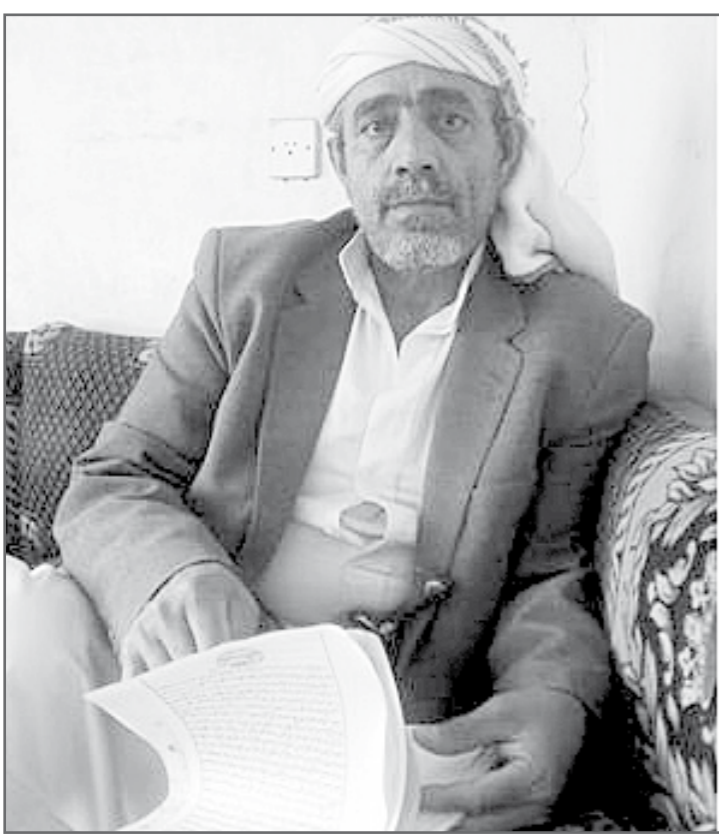
# بين يدي رئيس الجمهورية أوقفوا مافيا علي محسن وأولاد الأحمر من نهب الأراضي



> لايزال الحاج / عبده الصائدي يتكبد مرارة وفداحة الظلم الذي لحق به ولم يجد من ينصفه ويعيد له حقه المنهوب بالقوة من قبل عصابة لاتزال تمتهن الضعفاء وتتاجر بدمائهم وحقوقهم، وتدعي دفاعها عن العدالة والمدنية والانتصار للمواطن البسيط.. ولكن على طريقة الانتصار للمواطن عبده الصائدي الذي قال لـ«الميثاق» سبع سنوات مرت من حياتي أبكي دماً من قهر وجور ما لحقه بي علي محسن وعصابة أولاد الأحمر من ظلم واغتصاب لأراضي ومالي بدون وجه حق مستخدمين القوة والنفوذ ضدي.. وهذه وثائقي ومظلمتي أضعها بين أيديكم لتنقلوها للرأي العام وللقيادة السياسية ليعرفوا حقيقة هؤلاء الفاسدين على أمل أن تلقى شكواي ومظلمتي من يسمعون وينصفني من الظالمين.

علي الشعباني

## مأساة الحاج الصائدي.. اشترى الأرض مرتين وضاعت بيد النافذين



وباعتبار الصائدي هو الحلقة الأضعف بين سطوة ونفوذ القاضي وعلي محسن وأولاد الأحمر اضطر الى أخذ ذلك المبلغ وبيع ممتلكاته وأراضيهم ليعيد أموال شركائه من المغتربين في الخارج الذين دفعوا ثمن شراء تلك الأرض واقامة المشروع الاستثماري عليها.

ويؤكد الصائدي: لاتزال سيارتي وأسلحتي محجوزة لدى لجنة المحكمين إضافة الى عشرات الرهونات التي تقدر بملايين والتي لم يتمكن من استعادتها حتى اليوم. الوثائق التي تحتفظ بها «الميثاق» توضح أساليب علي محسن وأولاد الأحمر، وللأسف في مقدمتهم برلمانيون وقضاة.. خانوا إيمانهم وتعهداتهم بالوقوف في صف الحق والى جانب المواطن الضعيف.. لبيعوا كل شيء من أجل كسب رضى المتورط والعصابة المارقة.

كما توضح الوثائق عمليات تزوير ونصب تعرض لها الصائدي والسيطرة على أرضه طيلة سبع سنوات من خلال إخراج أطقم من الفرقة الاولى مدرع في الأرض وظلت أكثر من سنتين بتوجيهات من علي محسن الذي أحال القضية الى قائد حراسته خالد العندولي ليتم إخراج الصائدي منها بقوة السلاح والقضاء.. صحيفة «الميثاق» تضع هذه القضية بين يدي الاخ عبدي منصور هادي رئيس الجمهورية وتأمل انصاف المواطن الصائدي من علي محسن وأولاد الأحمر بعد أن وصل إلى وضع لا يسكت عنه من الانهيار بعد أن فقد ماله وصحته.

الذي ألزم المحكمين فيه الصائدي بشراء الأرض مرة ثانية من بيت النحوي كإرض حر بناء على حكم محكمة شمال الامانة ليقوم الصائدي بشراء الأرض مرة ثانية من المذكورين وعبر وكيلهما ناصر العجي الطالبي ويحيى الجراي الوكيلين اللذين اشترى الصائدي منهما في المرة السابقة، ويواقع ثلاثين مليون ريال ليصل اجمالي المبلغ المشتري به الأرض (77 مليوناً و(820) ألف ريال وذلك عام 2005م وقد حررت بذلك وثائق رسمية ولكن منذ ذلك الحين لم تسلم الأرض للصائدي الذي وقع في شرك عصابة من نهايي وسماسرة الأراضي الذين أجبروه على شراء الأرض مرتين وتواطؤ من لجنة التحكيم التي نفذت تلك الجريمة لصالح علي محسن وحמיד الأحمر..

حيث يؤكد الصائدي أن لجنة التحكيم استغلت عدم قدرته على القراءة والكتابة وثقته في عضو مجلس النواب الرضي وقامت بالنصب والمضاربة بأرضه وبيعه لأكثر من شخص حيث أصبحت المنطقة التي تقع في شارع الخمسين ملكاً لأولاد الأحمر حسب ما توضح الوثائق وذلك بعد أن رفعت لجنة التحكيم الامر لعلي محسن وحמיד الأحمر اللذين قررا شراء الأرض بربع القيمة وتسليم القيمة للجنة التحكيم وتحديد الشيخ الرضي الذي خير الصائدي بين الخروج من القضية بمبلغ لا يتجاوز ربع خسارته ولا يساوي شيئاً من قيمة الأرض التي ارتفع سعرها خلال السبع السنوات لتصل إلى أكثر من نصف مليار أو خسارة كل شيء.

توضح الوثائق التي تقدم بها الحاج الصائدي لـ«الميثاق» أنه قام بشراء أرض تبلغ مساحتها خمسمائة وثمانية وتسعين لينة عشاري من مواطن مذبني الحارث على شارع الخمسين بغرض إنشاء مشروع استثماري سكني بواقع (47,820,000) سبعة وأربعين مليوناً وثمانمائة وعشرين الف ريال.

بموجب وثائق شرعية وقانونية 10% من البائعين محمد عبدالله الجاكي وولده يحيى الجاكي بموجب وثائق شراء من عبدالباقي شرف عبدالله شرف الدين.

وقال الصائدي: عندما استكملنا البيع والشراء أردنا تسويرها والبدء في تنفيذ المشروع الاستثماري ولكننا نتاجاً بقيام معارضة من قبل شخص يدعى عبدالكريم النحوي بحجة أن الأرض في ملكه ووصايا أوقفات لدى أسرته قد أدى ذلك الى توقف العمل في المشروع والدخول في نزاع مع المعارضين.. وحتى وصل الامر الى لجنة تحكيم كانت هي من حكمت بموتى وبتحليل أعضائها وتأمهم - حسب ما يقول الصائدي - حيث تتكون اللجنة المحكمة من عضو مجلس النواب الشيخ محمد الرضي وعضو مجلس النواب ربيش علي وهبان العلي والفاضل منصور أحمد العرجلي والذين أصدروا حكماً قضى ببطلان شراء الصائدي للأرض من الجاكي وثبوت أن جميع الأرض وصايا وقفاً لدى حسين محمد النحوي الذي عارضنا ورثته وقد استخرج حكماً من المحكمة بصحة ذلك، وبإنيابة القاضي منصور العرجلي عضو لجنة التحكيم بالحكم القبلي

## 900 ألف دولار تهرب جمركي من ميناء عدن بتواطؤ رئيس المصلحة

### أصحاب الباصات في عصر يشكون من عصابة تفرض عليهم آتاوات بقوة السلاح

مشيرين الى ان عدداً من اصحاب الباصات قد تعرضت باصاتهم للتكسير والرصاص.

ناشد أصحاب الباصات الأجرة والنقل بفرصة عصر، (التحرير باب اليمن شارع هائل) الجهات المختصة ايقاف العصابة المسلحة التي تفرض عليهم آتاوات غير قانونية بأوراق مزورة وتحت تهديد السلاح - حسب ما قالوا في الشكوى - التي حصلت «الميثاق» على نسخة منها - التي تفيد ان عصابة من الفرقة تقوم بالتقطع لأصحاب الباصات والاعتداء عليهم في فرزة عصر إذا لم يقوموا بدفع الاتاوات غير القانونية.

مطالبين وزارة الداخلية والجهات المختصة في الامانة ضبط تلك العصابة وايقاف اعتدااتها على سائقي باصات الأجرة.

السماح بدخولها منذ عام 2010م الا بعد دفع الرسوم بناء على مذكرة بتاريخ 28/12/2010م صادرة من جمرك المنطقة الحرة.

وأوضحت المصادر أن إخراج تلك السيارات جاء

تنفيذاً لتوجيهات رئيس مصلحة الجمارك بتاريخ 28/12/2010م.. مشيرة الى أنه تم تمرير الصفة وفقاً للبيانات الجمركية من 2-3 حرف (t) والذي يعني السماح المؤقت في تهريب وإصرار على التلاعب بالمال العام.

> علمت «الميثاق» أن صفقة تهريب جمركي لصالح متنفذين تم تمريرها قبل أيام من جمرك المنطقة الحرة بعد وتحت بند السماح المؤقت كيدت الخزينة العامة خسارة تقدر بـ(900,000) دولار. وقالت المصادر: إن عدداً من سيارات المرسدس الكبيرة بالإضافة الى خلاطة مركزية قد تم إدخالها باسم شركة «إنماء» اليومية الماضيين بعد أن منع



مصادر مطلعة أفادت ان تلك السيارات تم إدخالها بأسماء سعودي (حسن مبارك) ومواطنيين يمنيين من دولة الإمارات وذلك للتزوير، بينما الصفة تتبع حميد الأحمر حسب المصادر التي رجحت أن يكون شريك الباطن.

غير أن المصادر أوضحت أن شركة «إنماء» شركة عقارية تعنى ببيع وشراء الأراضي ولا علاقة لها بالتصنيع، ولهذا تم عدم السماح لها بإدخال السيارات عام 2010م الا بعد استكمال الاجراءات القانونية حيث لا ينطبق عليها الاعفاء أو السماح المؤقت.



## «ذبيو».. عصابة ترعب أهالي الخوخة!!

أي مسوغ قانوني، وبالفعل تم إطلاق سراحهم وعودتهم الى الخوخة.. وهم اليوم يسرحون ويمرحون منتشين بنشوة النصر، ومتوعدين أبناء دويلة بأنهم سيحصلون على تلك المزرعة بأي ثمن.

المحامي «بازي» أكد ان اطلاق سراح الجناة خارج على القانون وأن قاضي الخوخة لا يملك الصفة القانونية بذلك كون التحقيق في القضية لم ينته بعد، والنيابة لم تقبل كلمتها، مؤكداً ان هناك نافذين من العيار الثقيل يخشون من ان تبوح العصابة بأسمائهم - ان هم تخلوا عنهم - مهما قاضي محكمة الخوخة بعرقلة التحقيق، خاصة وأن هذا القاضي - حسب بازي - معروف بتلاعبه بالقضاء لصالح نافذين عاثوا فساداً بالخوخة، وقال بازي: ان وجود افراد العصابة خارج السجن سوف يؤثر على القضية التي لم يستبعد ان تقيد ضد مجهول مثل عديد قضايا سابقة.. وهو ما سيؤدي الى خلق الذعر والخوف داخل المدينة التي استبشراها خيراً حين تم القبض على تلك العصابة.

وطالب «بازي» رئيس نيابة المدينة بسرعة التوجه باعادة الجناة الى السجن كما طالب رئيس مجلس القضاء الاعلى بمحاسبة قاضي الخوخة الذي اطلق الجناة واعادة ملف القضية الى النيابة المختصة.

بضرورة دفن الجثة اكراما لصاحبها لكن أبناء المجني عليه رفضوا ذلك حتى يتم تشريحها لمعرفة أسباب القتل وبالفعل تم نقل الجثة إلى مستشفى العلفي الجديدة وتم تشريح الجثة حيث أكد تقرير الطبيب الشرعي أن عملية القتل كانت بفعل فاعل وليست عملية انتحار، كما كان يردد بعض النافذين في اليوم الثاني من الجريمة..

ألقت الأجهزة الامنية القبض على ثلاثة من أفراد العصابة بينهم «ذبيو» رئيسهم فيما فر الباقون الى محافظة إبين، وتم تحويلهم الى نيابة المدينة والتي بدورها حالتهم الى نيابة زيد التي باشرت التحقيق مع الجناة بحضور محامي المجني عليه/ حسن بازي» الذي أكد أن التحقيقات أكدت تورط تلك العصابة بقتل دويلة وأن الشهود اجمعوا على ذلك مع اعتراف الجناة.

وبالتالي أمرت النيابة بحبس الجناة ٤٥ يوماً على ذمة التحقيق ولم تمض سوى خمسة أيام على حبس الجناة الذين فشلوا في تهربة أنفسهم حتى وصل توجيه من قاضي محكمة الخوخة «امين هيچ» بسرعة الافراج عن الجناة بدون

عدد من الكائد واتهامه بتهمة كيدية باطلة للضغط عليه ليقضي عدة اشهر في السجن وبالتالي مسامحته بالتنازل عن المزرعة مقابل الافراج عنه. لكن دون فائدة.

عند خروج سليمان دويلة من السجن آخر مرة حاولت العصابة معه مرة أخرى لكنه رفض قطعاً كل ذلك. عندما بدأت العصابة بتنفيذ مخططاتها فحاولت قتله أكثر من مرة. كان آخرها العام الماضي حين قامت تلك العصابة باحراق منزله.

وفي نهاية الاسبوع قبل الماضي - قررت الانتقام منه وعدت إلى تكليفه وتعليقه بالحبل من رقبته وحكمت عليه بالإعدام شنقا ليتفاجأ أبناءه الذين استيقظوا في ذاك الصباح المشؤوم على جثة والدهم تتربع في الهواء.

عرقلة العدالة

يؤكد عبدالله الابن الأكبر لسليمان أن والده كان قد تلقى تهديداً من تلك العصابة بالقتل قبل الجريمة بأيام. كما أكد ذلك عدد من أهالي الحي وعند حضور الأجهزة الامنية هب نافذون ومشائخ إلى منزل دويلة، مطالبين

محامي المجني عليه يتهم القاضي بعرقلة سير العدالة والعمل لصالح نافذين

### أبناء نخلان والسياني يطالبون بقتلة الجندي البارزي

توعد أبناء نخلان وأولياء دم الشهيد من رجال الامن المساعد نشوان البارزي مدير بيتي السياني وذي سفال إب بالعودة لقطع الطريق العام الذي يربط تعز - إب - ذمار - صنعاء وغيرها من المحافظات إذا لم يتم القبض على النيبانة. وأكدت في ملبشيات حزب الاصلاح في مديرية ذي سفال بقيادة المدعو عبدالخالق النوبة والذين أقدموا على قتل الشهيد داخل إدارة أمن ذي السفال.

وكان أولياء دم الشهيد وأبناء نخلان قد قطعوا الطريق السبت احتجاجاً على مطاطة الأجهزة الامنية في ذي السفال واب من تنفيذ أوامر النيابة وكذلك توجيهات محافظ المحافظة والمتضمنة سرعة القبض على الجناة وإصالحهم إلى النيابة. وأكدت شكوى من أولياء دم الشهيد وأبناء نخلان أنه في حال عدم تنفيذ توجيهات النيابة والمخاطف فإنهم لن يفرطوا بدم الشهيد أبداً.